



سكرتارية مجلس الإدارة

محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة العراقية لإنتاج البذور م. مختلطة المنعقد في نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦

استناداً لقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ...
وبناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة الشركة العراقية لإنتاج البذور م. مختلطة
باجتماعه الذي عقد بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٠ ...
فقد عقدت الهيئة العامة وعلى بركة الله اجتماعها في الساعة العاشرة والنصف من صباح
يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/١١/١٦ في بغداد - المنصور - نقابة المحاسبين والمدققين
العراقيين ...

واستناداً للمادة / ٩٥ أولاً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ...
فقد ترأس الاجتماع السيد يقضان نذير صالح رئيس مجلس إدارة الشركة وعين السيد
سامي عبدالجبار كاتباً للجلسة والسيد إسماعيل نصيف مراقباً للجلسة وهم من المساهمين
في الشركة ..

وبالنظر لحضور من يحمل اصاله وانابة ووكالة (١١٩, ٤٩٣, ٩٦٨, ٨) سهم من اصل
اسهم الشركة البالغة (١٣,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم فقد تم الاعلان عن حصول النصاب
القانوني للاجتماع وتم انتخاب السيد قحطان خلف ابراهيم رئيساً للاجتماع الهيئة العامة
وبأجماع الحاضرين .

وحضر الاجتماع ممثلي ديوان الرقابة المالية كل من السيدة د. مروة ضياء ابراهيم
والسيدة زهراء خالد احمد والسيد زهير بهاء عبدالقادر وممثلي هيئة الأوراق المالية
السيد سامر عبد العباس وحاتم نايف يزن وكذلك ممثل دائرة تسجيل الشركات السيد
عمار جمعة حسن وذلك لمناقشة منهاج الجلسة المدرج في ادناه :

١- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٣/٣١
والمصادقة عليه.

٢- الاستماع الى تقرير ديوان الرقابة المالية لمناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية
في ٢٠١٩/٣/٣١ والمصادقة عليه .

٣- زيادة رأس مال الشركة من (١٣,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار الى (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)
دينار وفق الفقرتين ثانياً وثالثاً من المادة (٥٥) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧
المعدل .

٤- مناقشة مقسوم الأرباح واتخاذ القرار المناسب بشأنها .

٥- إقرار مكافأة أعضاء مجلس الإدارة .

٦- ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة .

-١-



وقبل المباشرة بمناقشة فقرات منهاج الجلسة قدم المساهم هزبر لطفي عارف ومعه عدد من المساهمين يحملون نسبة اكثر من ١٠% من رأس مال الشركة قدموا طلباً بأضافة فقرة الى جدول اعمال الجلسة بتشكيل لجنة تفتيشية

ومن خلال المناقشة وحسب المواد (١٤٠ - ١٤٣) من قانون الشركات التي أشار اليها ممثل دائرة تسجيل الشركات والتي أوضحت المادة (١٤٠) بأن تخضع الشركة للتفتيش من قبل مفتش ذي اختصاص يختاره المسجل في حالة وجود ادعاء مسبب بمخالفة الشركة لأحكام القانون ..

وكذلك بالنسبة للمادة (١٤٣) التي تخول الهيئة العامة تعيين مفتش ذي اختصاص بتفتيش اعمال الشركة على ان تعطى نسخة من تقريره الى مسجل الشركات . ومن خلال التصويت لم تحصل الموافقة على عرض الطلب ضمن جدول اعمال الجلسة لرفضه من قبل مساهمين يحملون (٥,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم من رأس مال الشركة حيث اوضح ممثل هيئة الأوراق المالية على طريقة عرض للفقرة التي كان من المفترض ان تعرض في نهاية جدول الاعمال وليس في بدايته ..

هذا وتمت المباشرة بمناقشة فقرات منهاج الجلسة وكالاتي :

١- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٣/١٣ والمصادقة عليه :

تمت مناقشة التقرير المقدم من مجلس الإدارة والمدير المفوض للشركة حيث عقب المساهم د. علاء الموسوي على موضوع البذور الموزعة على المزارعين عام ٢٠١٤ وكذلك موضوع الدعاوى المقامة من قبل الاغيار على الشركة وخاصة المزارعين . حيث طلب السيد رئيس الهيئة من ممثل الدائرة القانونية في الشركة لأيضاح الموضوع الى الهيئة العامة وبين السيد ممثل الدائرة القانونية بأن الشركة قامت بكسب تلك الدعاوى من خلال المحاكم المختصة باستثناء ستة دعاوى مقامة عام ٢٠٠٦ والمتابعة مستمرة لغرض كسبها لصالح الشركة واعلام الهيئة العامة بنتائج تلك الدعاوى .. هذا وتمت المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وبأجماع الحاضرين .

٢- الاستماع الى تقرير ديوان الرقابة المالية لمناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٣/٣١ والمصادقة عليه :

في بداية المناقشة طلب المساهم ثائر غانم محمد بأجراء تحقيق عن الهدر الذي يحصل في الشركة ومنها قيام مجلس الإدارة بأخذ مكافآت وحوافز ووفر وهذا يتطلب اجراء بذلك حيث ان المبلغ يزيد على (٢٥٤) مليون دينار واكد ممثل ديوان الرقابة المالية على موضوع كثرة منح المكافآت والصرف غير المبرر من قبل الشركة حيث ان هذا يقلل من نسبة الأرباح الخاصة بالمساهمين وان منح المكافآت لغير العاملين يعتبر مخالفة كما وأضافت ممثلة



ديوان الرقابة المالية بتحفظها على ابراء ذمة مجلس الإدارة للمبالغة في صرف المكافآت وهذا ما تم ملاحظته خلال العمل في الشركة كعمثلين لديوان الرقابة المالية في الشركة.. كما اكدت ممثلة الديوان على الفقرة الموجودة في التقرير المقدم من قبلهم بخصوص وجود رصيد صكوك وحوالات قيد التحصيل بمبلغ اكثر من اربع مليارات دينار لم تقوم الشركة بتزويد ديوان الرقابة المالية بكشف تفصيلي للمبلغ أعلاه للتحقق منه واجراء المطابقات اللازمة مع السجلات إضافة لحجز مبلغ (٦٠٠) مليون دينار كمكافآت للموظفين لاسنة القادمة تحسباً لمنح الهيئة العاملة مكافأة للموظفين تمثل خمسة رواتب .. هذا بالإضافة الى ان المجلس لم يرسل قراراته الى مسجل الشركات وهذا يعتبر مخالفة قانونية حيث عقب السيد رئيس الهيئة بضرورة ارسال كافة قرارات مجلس الإدارة الى مسجل الشركات وحفظها لديهم ..

وعقب عضو المجلس د. عبدالمهيمن محمد سليمان بأن المجلس يقوم بأرسال القرارات المهمة للتصديق التي تحتاجها الشركة لمراجعة الجهات الرسمية لتمشية اعمالها وأكدت الهيئة العامة على قيام مجلس الإدارة بعقد بأجتماع خاص مع هيئة ديوان الرقابة المالية لدراسة كافة الملاحظات والتوصيات ووضع الحلول والاجابات التي تساعد في تنفيذها ووضع سقف زمني لذلك واعلام الهيئة العامة للشركة في اجتماعها القادم .. هذا وتمت المصادقة على تقرير ديوان الرقابة المالية والقرارات المشار اليها في التقرير وبأجماع الحاضرين .

٣- زيادة رأس مال الشركة من (١٣,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار الى (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) وفق الفقرتين (٢ و ٣) من المادة / ٥٥ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل :

تم مناقشة الموضوع وفق المادة / ٥٥ - ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ومن خلال المناقشة المستفيضة من قبل المساهمين خلال الاجتماع لزيادة رأس مال الشركة وبين ممثلي هيئة الأوراق المالية بأن يتطلب استحصال موافقة ديوان الرقابة المالية على زيادة رأس المال قبل عرضه على الهيئة العامة .. وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة وبالأجماع زيادة رأس مال الشركة بنسبة ٢٠% والذي يساوي (٢,٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ملياران وسبعمائة وثلاثون مليون دينار من الفائض المتراكم ليصبح رأس مال الشركة (١٦,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ستة عشر مليار ووثلاثمائة وثمانون مليون دينار وذلك وفق المادة / ٥٥ - ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل .

وتعديل المادة الخامسة من عقد التأسيس للشركة ليقراً كالاتي :
رأس مال الشركة (١٦,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ستة عشر مليار وثلثمائة وثمانون مليون دينار يقسم الى (١٦,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد وذلك بأصدار (٢,٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم ..

-٣-



هذا وتحفظ ممثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي على الزيادة وبالإضافة إلى عدم مصادقته على زيادة رأس المال للسنة السابقة أيضاً .
ومن خلال التصويت فقد تمت المصادقة على زيادة رأس مال الشركة وبأجماع الحاضرين .

٤- مناقشة مقسوم الأرباح واتخاذ القرار المناسب بشأنها :

تم تقديم مقترح من قبل المساهمين بتوزيع أرباح بنسبة ٣٠% على المساهمين في الشركة حيث تم عرض المقترح على التصويت وتم المصادقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ٣٠% من رأس المال وبأجماع الحاضرين .

٥- إقرار مكافأة أعضاء مجلس الإدارة :

اقترح بعض المساهمين الحاضرين في الاجتماع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على غرار المكافأة التي منحت لهم في العام السابق ومن خلال التصويت لم تحصل الموافقة على مكافأة أعضاء المجلس وذلك من قبل شركات التأمين الوطنية / التأمين العراقية / إعادة التأمين إضافة إلى المصرف الزراعي ودائرة العمل والضمان الاجتماعي وغالبية المساهمين الموجودين في الاجتماع إضافة إلى تحفظ ممثلي ديوان الرقابة المالية الاتحادي على منح أعضاء المجلس المكافأة بسبب وجود مبالغ مطلوب من المجلس استرجاعها مثبتة ضمن التقرير المقدم من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي .
هذا وتحفظ ممثلي شركة التجهيزات الزراعية وشركة ما بين النهريين العامة للبذور وقسماً من المساهمين على ضرورة مكافأة أعضاء المجلس ..
كما توصي الهيئة العامة لمجلس إدارة الشركة بمكافأة العاملين في الشركة ومواقعها بخمسة رواتب شهرية لجهودهم المبذولة في تحقيق الأرباح للشركة .

٦- ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة :

من خلال المناقشة لم تحصل الموافقة على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة لحين تصفية ملاحظات ديوان الرقابة المالية



وبإنتهاء جدول الاعمال ختم المحضر والتوقيع عليه ورفعت الجلسة في
٢٠٢٠/١١/١٦

٢-٢-١١/١٨

السيد قحطان خلف إبراهيم
رئيس الجلسة

السيد عمار جمعة حسن
ممثل دائرة تسجيل الشركات

السيد سامي عبدالجبار
كاتب الجلسة

السيد إسماعيل نصيف
مراقب الجلسة
٢-٢-١١/١٨